# انقلاب تركيا..

## تحليل ورؤية مستقبلية

**محاور البحث:**

- الطرق الصوفية والسياسة.
- الديمقراطية المتعددة الأحزاب.
- التركيبة التركية – الإسلامية.
- علاقة جماعة الإخوان المسلمين بتركيا.
- قدوة أردوغان.
- الإسلام المدني الديمقراطي "الإسلام العلماني".
- المشهد التركي.
- الانقلاب الفاشل 2016م.
- الدولة الكردية وسيناريو التقسيم.
- إفشال الانقلاب.
- ملامح المستقبل.

أحمد طه

23 شوال 1437 هـ ـ 28 / 07 / 2016 م

www.ommaty1401.blogspot.com

## الطرق الصوفية والسياسة

"بقيت الطرق الصوفية على قيد الحياة كشبكات دينية واجتماعية هامة في تركيا الحديثة رغم أنها كانت ممنوعة قانوناً وأُجبرت على الاختفاء من الساحة إبان العهد الجمهوري. وغالباً ما تتقاطع مكاتبها مع غيرهما من الشبكات السياسية وشبكات الأعمال. وكان رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية السابق تورجوت أوزال – تولى رئاسة الحكومة في 1983م – من أتباع طريقة إسكندر باشا النقشبندية، ويدعم رجال أعمال من الأناضول؛ لأنهم كانوا على صلة وثيقة بتلك الدوائر. وحمل أوزال المبادئ الإسلامية بنفس قدر التزامه بالعلمانية الغربية.

ومنذ خمسينات القرن المنصرم عادت هذه الطرق إلى الانتعاش بما في ذلك إنشاء طرق جديدة لعب بعضها دوراً ناشطاً، وإن كان بشكل غير مباشر في ميدان السياسة. ( هناك صلة بين عودة الانتعاش الصوفي وانتقال الزعامة السياسية للبلاد آنذاك من حزب الشعب الجمهوري الكمالي إلى الحزب الديمقراطي المحافظ تحت زعامة عدنان مندريس، الذي كانت حكومته أكثر تسامحاً مع التقاليد الإسلامية ). وتعد الطريقة النقشبندية أبرز الطرق الصوفية في تركيا لوجود روابط بينها وبين بعض الشخصيات السياسية من رؤساء الوزراء من أوزال إلى أردوغان.

ويعد النقشبنديون أساس الإسلام السياسي في تركيا، فأول حزبين من الأحزاب الإسلامية التركية، وهما حزب النظام الوطني لنجم الدين أربكان، وحزب الخلاص الوطني، قد تم تأسيسهما بتعضيد ودعم من الشيخ محمد زاهد كوتكو، شيخ الطريقة الخالدية النقشبندية.

وعند وفاة كوتكو في 1980 م خلفه صهره البروفيسير أسد كوشان، الذي أكد قوة الإسلام كثقافة. وبتأكيد الإسلام الثقافي ابتعد أوزال عن أربكان، الذي رأى كوشان أنه قد أفرط في تسييس الدين.

وفي حقبة التسعينات من القرن المنصرم انضم كثير من النقشبنديين إلى حزب الوطن الأم لتورجوت أوزال. أما أخوه كوركت أوزال فكان قد أنشأ منظمة سياسية جمعت بين القوى الدينية والقوى المحافظة، وهي مؤسسة الاتحاد. وقد انتقلت هذه الصلات إلى حزب العدالة والتنمية. وتكمن الأهمية السياسية للطرق الصوفية في تلك الصلات، وتقوم الطرق الصوفية على أساس الرعاية والصداقة والارتباطات لا على التأثير المؤسساتي.

ونشط تكاثر مدارس الأئمة – الخطباء الإسلامية بعزم شديد في حقبة أوزال. وتأسست مدارس الأمة – الخطباء في خمسينات القرن المنصرم كمدارس مهنية لتخريج موظفين دينيين مؤهلين. وكانت مقرراتها تشمل موضوعات علمانية إلى جانب مواد دينية.

وقد أثارت المدارس كثيراً من الجدل الذي حُسم مع نهاية حكومة الرفاه واستحداث تنظيمات تحد من دورها"[1].

❊ ❊ ❊

## الديمقراطية المتعددة الأحزاب

"كان إنشاء النظام المتعدد الأحزاب عام 1946 م نقطة تحول في ظهور الإسلام السياسي في تركيا. فمع تأسيس هذا النظام فقد حزب الشعب الجمهوري ( وهو الحزب الذي يمثل الكمالية ) احتكاره للسلطة. ومن ثم أُجبرت الأحزاب على التنافس من أجل السلطة، وأصبح الإسلام عاملاً هاماً في جذب أصوات الناخبين.

وشكل المحيط الخارجي الريفي المتدين، الذي كان مستبعداً على نطاق واسع من الساحة السياسية منذ إنشاء الجمهورية، جمهوراً انتخابياً هاماً لا بد من أخذ مصالحه في الاعتبار من جانب الأحزاب السياسية المحافظة. وفي نفس الوقت فإن حزب الشعب الجمهوري، الذي حكم دون معارض أكثر من عقدين، قد أُجبر على تبني موقف أكثر تسامحاً تجاه الإسلام.

وفي 1950 م حاز الحزب الديمقراطي، الذي كان يرأسه عدنان مندريس، أغلبية برلمانية منهياً احتكار حزب الشعب الجمهوري للسلطة، وكان الحزب الديمقراطي أقل توافقاً مع المفهوم الكمالي للدولة، فجذب إليه أقسام المجتمع التي شعرت بالتهميش والظلم جراء سياسة التغريب المعلمنة، وقد وعد الحزب الديمقراطي بإنهاء بعض السياسات الوحشية التي أرساها النظام الكمالي، وتخفيف القيود الثقافية التي فرضها الكماليون على الأكراد، وفي الواقع فقد أعاد الحزب الديمقراطي "شرعية الإسلام والقيم الريفية التقليدية". ونتيجة لهذا اتجهت هذه الجماعات تدريجياً إلى الساحة التنافسية للمرة الأولى"[2].

---

[1] صعود الإسلام السياسي في تركيا - مؤسسة راند - 2003 م.

[2] المصدر السابق.

## التركيبة التركية – الإسلامية:

"مما يبعث على السخرية أن العسكر قد أسهموا في تقوية الإسلام السياسي في تركيا. وقد أدت هوجة العنف اليسارية واليمينية التي أدنت تركيا من حافة الحرب الأهلية في سبعينات القرن الماضي بالعسكر في نهاية الأمر إلى التدخل في 1980 م لإعادة النظام. وفي محاولة منهم لمناهضة الشيوعية والأيدلوجيات اليسارية عمل العسكر على تقوية دور الإسلام.

وتحت إشرافهم صارت التربية الدينية مادة إجبارية في المدارس جمعاء، وفُتحت الفصول القرآنية، وشجعت الدولة التربية الأخلاقية والدينية.

وفي واقع الأمر كان العسكر يسعون إلى القيام بعملية "أسلمة من فوق" ترعاها الدولة. ومن خلال صهر الرموز الإسلامية والنزعة القومية تطلع العسكر إلى خلق أمة أكثر تجانساً وأقل تأسلماً سياسياً، وعزل المواطنين عن تأثير الأيديولوجيات اليسارية، واستناداً إلى ثالوث "الأسرة والمسجد والثكنة" صُممت هذه "التركيبة التركية – الإسلامية" الجديدة لتقليل جاذبية الأيديولوجيات اليسارية الراديكالية، والتخفيف من تأثير عناصر الفكر الإسلامي غير التركي الآتي من باكستان والعالم العربي. وكان العسكر يأملون أيضاً أن تقوم هذه التركيبة الجديدة بمناهضة الراديكالية الإسلامية الواردة من إيران.

وفي صنع هذه التركيبة الجديدة اعتمد العسكر على جهد مجموعة من العلماء المحافظين ينتمون إلى "بيت المثقفين". وقد وضعت هذه المجموعة الأساس الأخلاقي والفلسفي لهذه التركيبة، منشئة أيديولوجية من الثقافة الشعبية العثمانية والإسلامية والتركية، بغية إضفاء الشرعية على سلطة النخبة الحاكمة الجديدة.

ومن جهة عُرِّفت تركيا في دستور 1982 م بأنها دولة علمانية. ومن الجهة الأخرى تمت تقوية دور الدين في المدارس والتعليم كأداة لتدعيم القومية التركية، مما أدى إلى إضعاف تأثير العلمانية، وفي نفس الوقت توفرت الفرص أمام الإسلاميين لنشر وتقوية رسالتهم"(1).

ثم انقلب العسكر على هذه التركيبة مرة ثانية في رئاسة أربكان، وإعادة الاعتبار للقيم العلمانية.

(1) صعود الإسلام السياسي في تركيا - مؤسسة راند - 2008 م.

## الأحزاب الإسلامية التركية.

"قبل انتصار حزب العدالة والتنمية عام 2002 م في الانتخابات العامة كان هناك عنصر ديني قوي في السياسة التركية، وكان حزبا يمين الوسط المسيطران في ثمانينات وتسعينات القرن البائد، وهما حزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم، يضمان دائماً أجنحة محافظة اجتماعياً لها اعتبارها. وقد أسس نجم الدين أربكان سلسلة من الأحزاب الإسلامية على مدار الثلاثين عاماً المنصرفة، وكان ذا تأثير قوي كنائب لرئيس الوزراء في سبعينات القرن الماضي.

ورغم جذورها الإسلامية فإن حكومة العدالة والتنمية لم تتبع أجندة إسلامية صريحة ( رغم أن هناك من انتقدوها بأنها تسعى لتسريب الإسلاميين داخل الجهاز البيروقراطي المدني وغض النظر على الأسلمة على المستوى المحلي ). لقد جعلت حكومة أردوغان الأولوية للسعي في الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي والاستقرار الاقتصادي وإصلاح النظام التشريعي. وتضمنت هذه الإصلاحات إلغاء عقوبة الإعدام، وإخضاع مجلس الأمن القومي للحكم المدني... والتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

وصرح أردوغان بأنه يقود حركة "ديمقراطيين مسلمين"، على غرار الديمقراطيين المسيحيين في الغرب، يمثل فيها الدين خلفية ثقافية أكثر من كونه جزءاً ناشطاً من أجندة سياسية.. وانقسمت الآراء حول ما إذا كان هذا الكلام تعبيراً حقيقياً عن تركيبة جديدة في السياسة التركية أو مجرد حيلة مؤقتة لإبقاء علمانيي تركيا المتشددين بما فيهم القوات المسلحة ( وكذلك القيود الدستورية ضد إدخال الدين في السياسة ) بعيداً عن التدخل.

وهناك عناصر داخل حزب العدالة والتنمية، وفي الأحزاب الدينية الواقعة عن يمينه، تحب بالتأكيد أن تضغط لفرض أجندة اجتماعية أكثر إسلامية. إلا أن البراجماتيين داخل الحزب، بما فيهم أردوغان والرئيس عبدالله جول، يعون المخاطر المترتبة على ذلك"[1].

## علاقة جماعة الإخوان بالإسلام السياسي بتركيا

باختصار ليست هناك علاقة لجماعة الإخوان المسلمين بحركة الإسلام السياسي بتركيا بدءاً من أربكان إلى أردوغان، فبداية الإسلام السياسي بتركيا على يد أربكان – وقبله نشاط أوزال الإسلامي بإشراف الجيش – كان بالتحالف مع "الحركة

---

[1] المصدر السابق.

النورسية" الصوفية، "ويعد النقشبنديون أساس الإسلام السياسي في تركيا، فأول حزبين من الأحزاب الإسلامية التركية، وهما حزب النظام الوطني لنجم الدين أربكان، وحزب الخلاص الوطني". فتطور الإسلام السياسي وشبكته الاجتماعية وتطوره كان نشأة تركية خالصة، ولكن هناك ارتباط ثقافي عام بين كُتاب جماعة الإخوان، والحركة الإسلامية عموماً، والأتراك؛ فكتابات جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، ورسائل البنا، وكتابات سيد قطب، والمودودي.. ألهمت كثير من الإسلاميين الأتراك.

وقد نفى رسمياً مرشد جماعة الإخوان السابق مهدي عاكف لأي علاقة تنظيمية لأربكان بتنظيم الإخوان المسلمين.[1]

## قدوة أردوغان

أرى قدوة أردوغان ليس هو نجم الدين أربكان وأجندته السياسية، بل هو "تورجوت أوزال" رئيس وزراء تركيا في عام 1983م، ومؤسس حزب الوطن الأم وهو حزب "يمين وسط" وقد حرص الحزب على جمع كافة التوجهات الفكرية تحت مظلته ( يمينية، يسارية، قومية، متدينة ) وجمع أوزال بين المبادئ الإسلامية في التدين الشخصي، وحرية ممارسة الشعائر، وتشجيع الثقافة الإسلامية، والتعاطف الشديد مع النشاطات الإسلامية، وبين المبادئ العلمانية الغربية في شكل وإدارة الدولة، واستطاع استقطاب مريدي الطرق الصوفية ليشكلوا قاعدة شعبية للحزب.

"وتوسعت في عهد أوزال المدارس الدينية ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفاً وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة، واندمجوا بشكل كبير في البيئة الليبرالية الجديدة.

وكان أوزال يؤكد دوما أنه علماني التوجه، لكن عهده تضمن حريات واسعة للتدين وكان هو نفسه يمارس الصلاة وأدى فريضة الحج من غير أن يستفز الجيش.

ولم ينقلب عليه الجيش، في حين أن الجنرالات الأتراك كانوا يتحركون ضد أي حكومة لأسباب أقل من ذلك، كما حدث في انقلاب عام 1960م الدموي الذي انتهى بإعدام رئيس الوزراء مندريس ووزرائه بسبب اتهامه بالتراجع عن العلمانية برغم أنه لم يكن إسلاميا، ولم تصل الحريات التي منحها للإسلاميين إلى ما وصلت إليه في عهد أوزال.

---

[1] راجع - إن شئت - مقال "تركيا أردوغان غير الإخوان" - موقع قناة الجزيرة.

ويعزو المحللون أسباب ذلك إلى عوامل خارجية تتمثل في الحرب آنذاك في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي ورغبة أميركا في توسيع المشاعر الدينية في البلدان الإسلامية ومنها تركيا لتغذية المجاهدين هناك، وكذلك إلى أسباب داخلية تتمثل بمحاولة استيعاب الحركات الإسلامية في إطار الدولة ونظامها العلماني لسحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي السياسي .

وكان أوزال يرى أن العلمانية غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد، ومثل هذا الرأي بالطبع مرفوض بالمطلق من قبل المنهج العلماني الكمالي الذي من بين أركانه احتواء التدين ومنع مظاهره"[1].

ومن ذلك نفهم أن هناك نوعين من الإسلام – الذي يتعاطى مع السياسة – في تركيا الأول: "الإسلام السياسي" والثاني: "الإسلام العلماني" فالإسلام السياسي: يمثله نجم الدين أربكان، ويتبنى أجندة سياسية مقاومة للغرب، وللصيهوصليبية، ومتجهة نحو العالم الإسلامي، وأكثر إسلامية بشكل عام. وأما "الإسلام العلماني" فيمثله قديماً أوزال، وحديثاً أردوغان، وأجندته السياسية فيها الرغبة للانضمام للاتحاد الأوربي، وأكثر ليبرالية، ومحافظاً على المبادئ العلمانية المتسامحة مع الدين دون مقاومة أو تقويض، وفي الجانب الآخر يمارس ويحمي النشاط الإسلامي.

فنجد أردوغان يسير على نفس نهج أوزال، ونجد في الداخل التركي محاولة ضرب الإسلام السياسي بالإسلام العلماني.

## الإسلام المدني الديمقراطي ( الإسلام العلماني )

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وصعود تيار السلفية الجهادية العالمية، رأت الإدارة الأمريكية – بتوصية من مراكز أبحاثها وعلى رأسها "مؤسسة راند" – الحاجة إلى توظيف الإسلام ذاته لسحب البساط عمن يهدد المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي، ورأت في صورة "الإسلام الديمقراطي" وسيلة لضرب "الإسلام الأصولي المتشدد" – بحسب تعريفاتهم، ولأمريكا تعريفات أو تصنيفات مختلفة للإسلام مثل: "الإسلام المدني الديمقراطي" "الإسلام الليبرالي" "الإسلام العلماني" وهذا النوع هو الذي تفضله أمريكا لمواجهة الإسلام الأصولي المتطرف، وهناك النسخ الشعبية من الإسلام مثل: "الإسلام التقليدي" "الإسلام الصوفي"، وهي تنظر إلى الإسلام المدني الديمقراطي أو الليبرالي" على أنه مثل الأحزاب المسيحية الأوربية "اليمين الوسط المحافظ".

[1] موقع قناة الجزيرة.

ورأت في "الإسلام العلماني" أو على حد تعبير العلاّمة سيد قطب رحمه الله "الإسلام الأمريكاني" - الذي يُستفتى في نواقض الوضوء، ولا يُستفتى في أحوال المسلمين السياسية والاجتماعية والتنظيمية - وسيلة لتقويض الراديكالية الإسلامية، وهي محاولة تطويع الإسلام ليناسب الحضارة الغربية المادية العلمانية، وتقويض مبادئ الإسلام ليستطيع التعايش مع العولمة العلمانية الأمريكية.

والعجيب في "الإسلام العلماني" - التعايش بين الإسلام والعلمانية - هو استخدام العلمانية للدين ذاته لتحقيق أهدافها ! فإذا كانت العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة، فإن العلمانية لا تترك الدين وشأنه.. بل تستخدم هذا الدين لترسيخ وجودها ! فإذا كان للعلمانية وجهة رأسمالية استخدمت الدين لحصار الشيوعية، والعكس صحيح، ولو أن النظام العلماني يريد مخاطبة البسطاء والمتدينين ويكسب أصواتهم، فإنه يستخدم الدين من أجل ذلك ويبارك ويحمي رجاله، ولو أن للنظام العلماني خصوماً أقوياء، فإنه يستخدم الفتاوى والآراء الدينية في اغتيال الخصوم معنوياً. وقد يستخدم النظام العلماني الدين ليكسب به مزيداً من الشرعية.

وعلى النسق البراجماتي في استخدام كل شيء - حتى الدين - لتحقيق المصالح الأمريكية، تم توظيف الإسلام، لخدمة المشروع الأمريكي تحت هذه التقسيمات الأمريكية، التي تُحدد ما الإسلام المناسب؟ ومن هو المعتدل؟ ومن هو المتطرف؟ وما هو مسموح به، وما هو غير المسموح به؟

وقامت مؤسسة راند بعمل العديد من الأبحاث في هذا الجانب منها: الإسلام المدني الديمقراطي (2003 ). العالم بعد 11/ 9 (2004 ). بناء شبكات إسلامية معتدلة ( 2007 ). صعود الإسلام السياسي في تركيا (2008).

ومن ثم تم السماح بتمرير نجاح تجربة الإسلام المدني الديمقراطي في تركيا ( دون الانقلاب عليها ) واستلم حزب العدالة والتنمية التركي الحكم في تركيا منذ عام 2002 م. لتقديم صورة من التعايش بين الإسلام والديمقراطية، وبين الإسلام والعلمانية، وبين الإسلام والقيم الغربية، وستكون على حد تعبير راند "اختبار وتجربة لدور الإسلام في السياسة" ومحاولة تركية لمزج "الهوية الإسلامية" بـ "الهوية القومية" بـ "التدين الصوفي" بـ "الليبرالية الغربية" ليخرج هذا الخليط المتناقض الذي يعطي للناظر جميع الألوان والوجوه، ويتركه حائراً أمام هذا النموذج المعقد في فكره، وشكله، وكذلك فيما سيؤدي إليه من نتائج على المدى المتوسط والبعيد.

كان المفترض وفق السيناريو المعهود في تركيا، أن يصل الحزب ذو الجذور الإسلامية إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة ثم يمكث سنة لا أكثر وبعدها يتم الانقلاب العسكري فوراً، كما حدث مع حزب الرفاه بقيادة أربكان، ومع تغير الأحداث العالمية وصعود الإسلام الأصولي والجهادي، والذي رأى الحل في الجهاد المسلح، أُفسح المجال لحزب العدالة والتنمية ليكون هو "نموذج" للتغيير المنشود.

وحرص حزب العدالة والتنمية ألا يقدم نفسه على أنه "حزب إسلامي" ولا يقدم برنامجه الانتخابي بـ "أيديولوجية إسلامية" بل هو يقدم نفس على أنه حزب "ديمقراطي محافظ" وهو يختلف عن أجندة وأطروحات حزب أربكان من حيث الأهداف السياسية، وبرنامجه الاقتصادي الرأسمالي، فهو أكثر براجماتية، ويمكن أن نقول: إن حزب أربكان كان يُمثل أحد صور "الإسلام السياسي" إذا عرّفنا الإسلام السياسي بأنه حركة تسعى إلى أسلمة نظام الدولة. وأما حزب العدالة والتنمية بقيادة (أردوغان وجول) هو يمثل "الإسلام المدني الديمقراطي" وهو يسعى إلى الحفاظ على "الهوية الإسلامية" كثقافة وتاريخ، وحماية حرية المسلمين في ممارسة شعائرهم - كالحجاب - في بلد علماني متطرف، وفي نفس الوقت يتبنى ليس أسلمة نظام الدولة - فيما يبدو- وإنما في تحويلها إلى "مدنية ديمقراطية" متحررة من هيمنة العسكر، وبرنامج اقتصادي قوي وناجح.

وبالفعل انطلق حزب العدالة والتنمية يحطم كل التوقعات، وعمل الحزب والحكومة بأقصى ما لديهم لنقل تركيا نقلة جديدة، تبرهن على كفاءة وإخلاص قياداته، وقدرتهم على بناء دولة قوية، وتم التركيز على الجانب الاقتصادي الذي يمس حياة الناس، فأصبح للحزب سمعة طيبة، واحترام في الداخل التركي وفي الخارج كذلك. وبدأت تتحول تركيا إلى دولة قوية تراوغ للحصول على سيادتها كاملة.

وفي 2007م أُنتخب عبدالله جول رئيساً للجمهورية، وبدأ الحزب يهيمن على المشهد السياسي التركي برمته.. مما استدعى التهديد بإغلاق الحزب عام 2008م من قِبل المحكمة الدستورية، حفاظاً على المبادئ العلمانية !!.

ولكن القلق على مستقبل تركيا، ووضعها الجيوسياسي آثار مخاوف من "تجربة" الإسلام المدني الديمقراطي بالنسبة للقيادة الأمريكية، لا سيما بعد هذه النجاحات، وأمريكا رغم ترحيبها وتدعيمها لتجربة "الإسلام الليبرالي" إلا أنها تكره بشدة وإصرار مسألة استقلال القرار السياسي والاقتصادي أو بمعنى آخر الخروج من الهيمنة الدولية، فهي من جانب تترك التجربة تنجح إلى مرحلة معينة، ثم تسمح بالانقلاب عليها، لتدمير مكتسباتها، وإعادتها لمربع الصفر مرة ثانية، لتقليل خطرها ونفوذها، ومنع تطورها، أو خروجها عن الطور المرسوم لها، أو محاولة تكرارها واستلهامها في أماكن أخرى دون استئذان ! ولا مانع من إعادتها مرة ثانية إذا دعت الحاجة لذلك. ولكنها كذلك من جانب آخر تخشى أن يؤدي فشل التجربة التركية إلى

تقلص دور التيار الحداثي الإسلامي العلماني وفشله في احتواء التيار المتطرف في الإسلام على حد تعبيرهم ! وبالتالي؛ فإن التعايش بين الإسلام والديمقراطية العلمانية يُعد أمراً هاماً ذي قيمة حقيقة في ظل وجود صراع أيديولوجي بين التيار المتطرف والتيار المعتدل.

أي – فيما يبدو – أن مستقبل التيار المعتدل، مرهوناً بوجود التيار المتطرف، حتى يكون هناك وظيفة يؤديها التيار المعتدل في قدرته على الاحتواء. وبذلك فإن غياب التيار المتطرف، يعني غياب التيار المعتدل، وعدم الحاجة إلى وجود "يمين محافظ علماني ديمقراطي" بل تكون "العلمانية الكمالية" هي الأفضل.

ومن زاوية أخرى – ونلحظ أن أمريكا تحاول النظر من جميع الزوايا والجوانب لتختار القرار المناسب – يقول تقرير راند: "إن النتيجة الطبيعة لقوة الإسلام السياسي تُقلص دور الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا والمنطقة، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة نحو التشجيع على خلق نخب جديدة ومتنوعة في تركيا".

فجاءت ملامح المستقبل التركي، كما توقعها تقرير راند "صعود الإسلام السياسي في تركيا" في عام 2008م كالتالي:

**السيناريو الأول:** تبني حزب العدالة والتنمية "مبادئ الاتحاد الأوربي" الاتجاه نحو أوروبا. ومعنها أن تكون تركيا أوروبية خالصة في الفكر والقانون والحياة والاتفاقات. ولا يسمح للاعتبارات الدينية أن تؤثر على سياسته الخارجية.

**السيناريو الثاني:** زحف الأسلمة، وفيه يتبنى الحزب أجندة إسلامية "الشكل الحاد للسيطرة الإسلامية" ويتهم العلمانيين الكماليين حزب العدالة أن له أجندة خفية لأسلمة المجتمع التركي، ولكن ترى "راند" أن هذا السيناريو مستبعداً لأنه سيؤدي إلى الانقسام السياسي، ويعزز من احتمالية الانقلاب العسكري. وأن معظم الأتراك يؤيدون "الدولة العلمانية" أكثر من تأييدهم الدولة القائمة على الشريعة.

**السيناريو الثالث:** الأغلاق القضائي للحزب، وكانت هذه المحاولة في 2008م بعد تهديد المحكمة الدستورية.

**السيناريو الرابع:** التدخل العسكري، وفيه "الانقلاب الناعم" إجبار حكومة العدالة على الرحيل بهدوء، أو "الانقلاب العسكري" بالقوة، ويقول التقرير أن الانقلاب العسكري بالقوة أمر غير مستبعد، خاصة إذا عمل الحزب على الدفع بأجندة إسلامية بشكل واضح. وكانت هذه المحاولة في 15 يوليو 2016 م.

❋ ❋ ❋

## المشهد التركي

المشهد التركي عبارة عن فسيفساء فيها كل الألوان والأشكال والأحجام المختلفة، إذا أردت أن تشاهدها إسلامية.. ستجد مظاهر ذلك، وإذا أردت أن تشاهدها علمانية خالصة ستجد الكثير من تلك المظاهر.

هناك من يرى في تركيا مشروع الإسلام القادم وربما الأوحد في العالم !.

وهناك من يرى أردوغان مجرد طاغوت مرتد، ومن لم يُكفره فهو كافر !.

وبعيداً عن الأوهام، وبعيداً عن منهج التكفير والإدانة والحكم، نمضي إلى "منهج التحليل والتشخيص والعلاج".

إن من ( أفعال الكفر ) ونقصد هنا الفعل، لا تكفير الفاعل:

- نبذ شرع الله، والتحاكم إلى غيره من القوانين الوضعية.
- ولاية الكافرين على المسلمين، مثل الأحلاف الكفرية والتي ليس فيها تعاوناً على البر والتقوى.
- فصل الدين عن مبادئ وأسس الدولة ونظم الحياة.

ومن جانب آخر نرى مشاهد أخرى:

- شيوع الظاهرة الدينية في المجتمع التركي.
- أجندة لأسلمة المجتمع التركي الذي تم علمنته بالحديد والنار.
- إنشاء المدارس الإسلامية، وحماية الشعائر الدينية.
- التدرج في التغيير.

فالرافضون للنموذج التركي لا يرون سوى أفعال الكفر، ويستهزؤون بالمكتسبات الإسلامية التي تحققت، والمؤيدون لا يرون سوى هذه المكتسبات الإسلامية، ويبررون لأفعال الكفر، وربما إضفاء الشرعية الإسلامية عليها !! والصحيح – فيما أرى – مباركة المكتسبات الإسلامية من جانب، وعدم التبرير لأفعال الكفر من جانب آخر؛ فندور مع الحق حيث دار.

ولكن الفصل في مشروع حزب العدالة والتنمية مسألة صعبة، ونضيع بين الأجندة المعلنة لحزب العدالة والتنمية، والأجندة الخفية وضغط الإسلاميين لأسلمة الدولة، لأننا سنصطدم بهذه الأسئلة، وسنحار في جوابها:

- **هل يفعل ما يخالف الشرع عن عجز ؟**
- **هل يفعله عن اختيار ؟**
- **هل يفعله عن رضى ومتابعة ؟**
- **هل موقفه من العلمانية موقف فكري يؤمن به ويدعو إليه ؟**
- **هل ما يفعله مداهنة ومكر بالعلمانية، ليحل محلها النظام الإسلامي بالتدريج ؟**
- **هل هو مرحلة تأجيل الصدام لحين إعداد العدة، ويرى حتمية الصدام.. أم يرى أنه لا حاجة للصدام ابتداء؟**
- **هل هو للتغلغل الناعم في جسد الدولة، وابتلاعها واعادة هضمها وهيكلتها، بما ينسجم وأجندة الاسلام السياسي البعيدة المدى في تركيا ؟**

ولكن يمكنني القول: إن هناك أشياء بالفعل يعجز حزب الحرية والعدالة عن تغييرها ومُكره عليها مثل قاعدة إنجرليك، وكثير من الاتفاقيات الدولية.. وهناك أشياء يراوغ فيها ولا يبدي فيها نية واضحة خوفاً من "الانقلاب العلماني" عليه، وهناك أمور يرى فيها "التدرج" لحين التمكن، وهناك بعض الأمور يداهن ويمكر فيها ليصل إلى مبتغاه، وهذه البراجماتية السياسية منها ما يكون للمجد الشخصي، والحزبي، ومنها ما يكون خدمة للمجتمع، ومنها ما يكون خدمة للدين.

وهناك أشياء يفعلها عن رضى وقناعة ومتابعة وهي "العلمانية" فموقفه من العلمانية غير المعادية للدين، والديمقراطية بفلسفتها وآلياتها من الأمور التي يعتقدها الحزب ويدعو إليها ويبشر بها فهو يُعرّف نفسه بأنه ( ديمقراطي محافظ ). فيحاول المزج بين: الهوية الإسلامية، والقومية التركية، والليبرالية الاقتصادية والسياسية، محاولاً غاية جهده توسيع القاعدة الشعبية لأقصى درجة لتضم جميع الأطياف. وهو يرى ضرورة فصل الدين عن الدولة، ويرون أن العلمانية ليست معادية للإسلام، وبَشّر بها أردوغان مصر بعد الثورة ! ولولا قناعته بها ما احتاج أن يخاطب بها الشعب المصري. وربما يفهمون العلمانية على أنها لا سلطة لرجال الدين – على الطريقة الأوربية – في حكم الدولة.

أي ربما يقصدون المدنية.. أي: ضد الحكومة الثيوقراطية الغير قابلة للمحاسبة والرقابة لأنها تحكم باسم الحق الإلهي المقدس، ويبدو كذلك أن قطاع كبير من الشعب التركي يفهم هذا الفهم للدين على الطريقة الصوفية التي تجعل قضية التدين قضية إصلاح ذاتي للنفس، وخلاص للروح، وتدين فردي.. أما الدولة وسياستها فتكون علمانية ديمقراطية براجماتية، دون أن تعادي حرية التدين، وممارسة الشعائر. ويَعتبر بعض الكُتاب الأتراك أن هذا هو الفهم التركي الخاص للإسلام وهو الفهم الصحيح بعيداً عن تطرف الإسلاميين بالدول العربية، كما ينسبون هذا الفهم للإمام أبي حنيفة رحمه الله !! ونلحظ أن الأمور مختلطة فكرياً كما هي واقعياً في العقل الجمعي التركي.

فقال أردوغان عن نفسه: "رجب طيب أردوغان ليس علمانيا فهو مسلم لكنه رئيس وزراء دولة علمانية مضيفا: أقول للشعب المصري لا تكون قلقا من العلمانية، وأظن أنه سيفهمها بشكل مختلف بعد تصريحي هذا"

وأكد أن الدولة العلمانية لا تعنى دولة اللادين، متمنياً وجود دولة مدنية تقوم على احترام جميع الأديان والشرائح في المجتمع في مصر. وموضحاً أن العلمانية الحديثة لا تتعارض مع الدين بل يجب عليها أن تتعايش معه.

فهو متصالح مع العلمانية، ويرى الديمقراطية هي الحل عن قناعة وإيمان، ويرى بعد ذلك أنه إنسان متدين معتز بهويته الإسلامية، وجذوره العثمانية، وأنه يخدم الإسلام !!.

ويقول حزب العدالة والتنمية التركي في برنامج الحزب على صفحته الرسمية:

"- ينظر حزبنا إلى الدين باعتباره أحد أهم المؤسسات الإنسانية، وإلى العلمانية باعتبارها شرطًا للديمقراطية لا يمكن الاستغناء عنه، كما يعتبره ضمانة لحرية الدين والوجدان. ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين، ويرفض كذلك الإساءة إليها أو الإضرار بها.

- تعد العلمانية أساس الحرية والسلام الاجتماعي؛ حيث توفر في الأساس لأتباع الأديان والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية، ومن ثم تنظم لهم حياتهم في هذا الإطار، كما تنظم أيضًا حياة أولئك الذين لا ينتمون إلى معتقد بعينه." ا.هـ

هذه الصورة تجعلنا نتعامل مع الواقع التركي كما هو لا كما نتمنى، ولا نتعجل في إصدار الأحكام عليه من جانب، أو نراه هو النموذج الإسلامي الشرعي من جانب آخر.

* * *

## الانقلاب الفاشل 2016

في محاولة لتفعيل "السيناريو الرابع" ( الإنقلاب العسكري ) - كما جاء في تقرير راند - تم التخطيط لمحاولة انقلاب على حزب العدالة والتنمية، فلماذا اختارت أمريكا الانقلاب ؟

- **هل رأت أن الحزب يخرج عن الطور المسموح به، وينطلق جامحاً بعيداً ؟**
- **لماذا لم تخف من صعود التيار المتطرف، في حال أفشلت التيار المعتدل حسب تعريفاتهم ؟**
- **هل خافت أمريكا من تقلص دورها في تركيا والمنطقة في حال صعود الحزب التركي الواعد ؟**

في حال "إغفال" سيناريو تقسيم المنطقة في "سايكس بيكو جديدة" و"سيناريو الشرق الأوسط الجديد" يكون أقرب احتمال، هو صعود الحزب التركي، وتقلص الدور الأمريكي، ومحاولة الاستقلال بتركيا سياسياً واقتصادياً.

وفي حال "اعتبار" سيناريو تقسيم المنطقة يكون أقرب احتمال هو عرقلة تركيا قيام "الدولة الكردية"، ولا مانع أن يكون كلا الاحتمالين قائمين.

**فتكون أسباب الانقلاب على النحو التالي:**

1- التسريع بإقامة الدولة الكردية.

2- منع تركيا عن التعامل بندية .

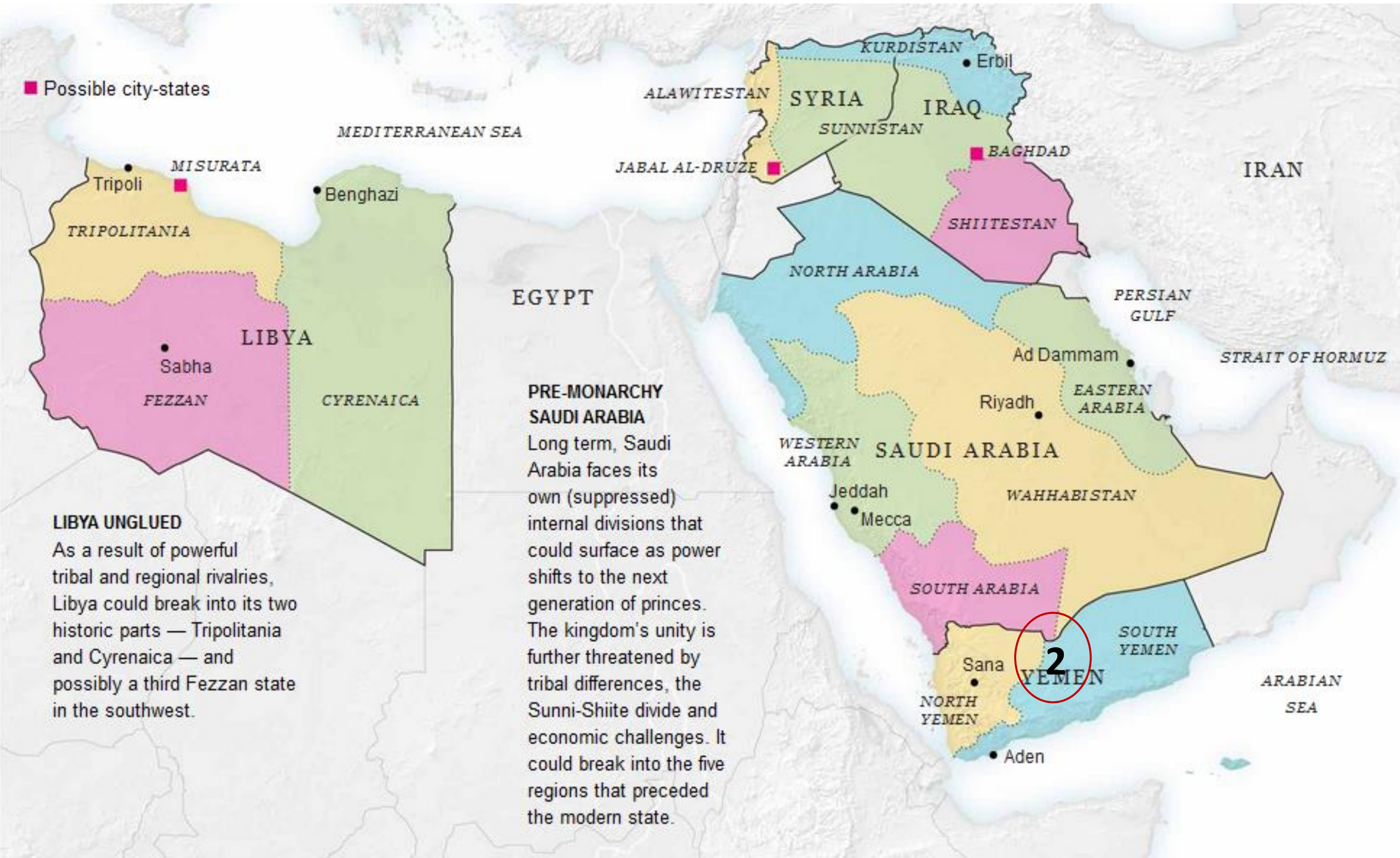
3- تقليل تنامي الظاهرة الدينية في المجتمع التركي.

4- محو الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للعودة إلى مربع الصفر من جديد، والعودة إلى مشكلات العالم الثالث من الفقر وغيره.

❊ ❊ ❊

## الدولة الكردية وسيناريو التقسيم

في: 28 / 09 / 2013 م نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالاً مثيراً للجدل، يُبين فيه تقسيم جديد للشرق الأوسط تحت عنوان (الشرق الأوسط الحديث| How 5 Countries Could Become 14) للكاتبة "Robin Wright" المحللة بـ "وزارة الخارجية الأمريكية" والملاحظ أن الذي رسم هذه الخريطة عقلية عسكرية جيوسياسية اجتماعية مثل عقلية سايكس وبيكو تفكر للمستقبل؛ ربما بعد خمسة عشر أو ثلاثين سنة أو في ذكرى مرور قرن على سايكس بيكو الأولى، أو ربما في القريب العاجل !




سوريا والعراق:

توضح الحدود الجديدة على هذه الخريطة تقسيم سوريا والعراق إلى 4 دول ( بعد إزالة الحدود بينهما ) :

الدولة السنية ( سنة ستان ): تمتد من قلب ووسط سوريا – حيث الأغلبية السنية – مخترقة الحدود بينها وبين العراق؛ لتلتحم مع الجزء السني من العراق، حتى حدود العاصمة بغداد. والعاصمة المتوقعة ( الحسكة أو الرقة أو دير الزور أو حلب ).

الدولة الشيعية ( شيعة ستان): تمتد من بغداد مروراً مع حدود الدولة السنية ( قرب الفلوجة ) لتضم النجف وكربلاء.. إلى حدود إيران، والعاصمة ( بغداد ).

الدولة الكردية: تمتد من شمال شرق العراق حيث إقليم كردستان العراق، وتمتد لتلتحم مع أكراد سوريا مخترقة الحدود بينها وبين العراق، لتمتد في الشمال الغربي لسوريا على طوال الحدود السورية التركية. والعاصمة ( أربيل ).

الدولة العلوية ( علوي ستان ): تمتد من جنوب العاصمة دمشق - جبل الدروز - حتى الشمال باتجاه ساحل البحر المتوسط وصولاً إلى الحدود التركية. والعاصمة ( دمشق أو جبل الدروز ).




ونلحظ من هذه الخريطة أنها لم تُرسم اعتباطاً - أو مجرد احتمالات - فلو تأملنا الحدود بين الدولة السنية ( المكونة من جزء من سوريا والعراق ) وبين الدولة الشيعية ( المتكونة من باقي العراق بداية من بغداد حتى نهاية الحدود مع إيران والكويت ) نجد الرسّام لم يجعل الحدود خط مستقيم، بل سار معتدلاً ثم ارتفع لأعلى على شكل "قنطرة" ثم عاد مرة ثانية مستقيماً إلى نهاية الحدود مع الدولة السنية. واحترت لماذا الرسام لم يجعل خط الحدود مستقيماً بين الدولة السنية والدولة الشيعية ولا يوجد تضاريس مانعة ؟! وبالعودة لخرائط جوجل، وجدت أن هذه القنطرة هي "كربلاء"! ولا بد من ضمها لحدود الدولة الشيعية، فهي بلد مقدس بالنسبة لهم !.

ولاخطت أمرين بالنسبة لـ ( الدولة السنية ):

الأول: كبر حجمها، فهي دولة كبيرة فهي أكبر دولة من حيث المساحة، ربما لتستوعب العدد السكاني الهائل لأهل السنة بسوريا والعراق.

الثاني: أنها دولة "مسجونة" ومحاصرة !. فليس لها عمق استراتيجي، وليس لها ساحل على البحر، وليس لها امتداد سني، فقد تم قطع الطريق – من جهة الشمال – بينها وبين تركيا عن طريق "الدولة الكردية"، وتم قطع الطريق – من جهة الغرب – بينها وبين ساحل البحر المتوسط عن طريق "الدولة العلوية"، وتم قطع الطريق بينها – من جهة الشرق – عن طريق "الدولة الشيعية"، ولم يتبق لها إلا منفذ جنوبي لـ الدولة "العربية الشمالية" وهي عرعر، سكاكا.. مناطق صحراوية، وحدود صغيرة مع "دولة الأردن" !.

كما لاحظت بالنسبة لـ ( الدولة الشيعية ):

قوة العمق الاستراتيجي والجغرافي لها، فمن جهة الشرق جميع حدودها مع إيران الشيعية، ومن جهة الجنوب الكويت والعربية الشرقية ( التي تضم المنطقة الشرقية السعودية ) وهو عمق شيعي كذلك، مما يجعل إيران تتمدد جغرافياً بصورة خطيرة، بعكس الدولة السنية الكبيرة والمحبوسة في ذات الوقت.

إن لدى أمريكا والنظام العالمي خطة جديدة لتقسيم المنطقة على النحو التالي: قيام دولة شيعية في العراق، ودولة سنية في وسط العراق وشرق سوريا، ودولة علوية في الغرب على ساحل المتوسط، ودولة كردية على طول الحدود التركية (تضم جزء من شمال العراق وشمال سوريا )، وربما دولة درزية في جبل الدروز. هذا بالنسبة للعراق وسوريا، أما بالنسبة ليبيا فتقسم إلا ثلاث دويلات، واليمن إلى دولتين، والسعودية إلى أربع دويلات.

أسخن منطقة يحاولون فيها تمرير سيناريو التقسيم هي العراق وسوريا، والتي باتت مقسمة فعلياً، وعمليات التقسيم والتغيير الديموغرافي فيها تجري على قدم وساق، إلا أن قيام الدولة الكردية على طول الحدود مع تركيا قُبول برفض شديد من تركيا، واصطدمت تركيا مع أمريكا حينما دعمت الأخيرة "القوات الكردية" "وقوات سوريا الديمقراطية" لتسريع مهمة قيام الدولة الكردية، ولكن أمريكا صممت على خطتها لدعم مليشيا مسلحة، حتى ولو غضبت تركيا ! وقال الأتراك: على أمريكا أن تختار بين تركيا والمليشيات المسلحة ! في إشارة واضحة لموقف تركيا تجاه هذه المسألة التي تهدد أمنها القومي.

ولم تكتف أمريكا بدعم الأكراد، بل مؤخراً انتهت من بناء قاعدة عسكرية لها في عين العرب كوباني شمال سوريا. وبهذا يصبح – ولأول مرة – في بلد واحد قواعد عسكرية أمريكية في شماله، وقواعد عسكرية روسية في غربه وجنوبه !.

وأمريكا لا تقبل من دولة مثل تركيا أن تقف أمام سياستها أو تبدي اعتراضاً، وربما هذا ما دعاها إلى التخطيط لانقلاب عسكري، يهدف إلى تمرير قيام "الدولة الكردية" دون اعتراض.

فإحباط قيام الدولة الكردية سيحبط مخطط التقسيم، وتمريره سيُسرع وتيرة إتمامه كما خطط الساسة الأمريكان. فالدولة الكردية أمر محوري بالنسبة لهم. وربما هي مفتاح البداية للتقسيم وتفتيت المنطقة.

**وتهدف أمريكا والنظام الدولي من وراء هذا التفتيت:**

1- اعتبار أن سايكس بيكو القديمة قد انتهت صلاحيتها، وبحاجة إلى تقسيم جديد يُضعف المنطقة أكثر.

2- محاصرة النمر التركي الجامح وعزله عن محيطه في العالم العربي الإسلامي، فتكون تركيا محاطة بأعدائها من جميع الجهات من الشمال أوروبا، ومن الجنوب الأكراد، ومن الشرق الأرمن، ومن الغرب اليونان.

3- إضعاف وتفتيت العالم الإسلامي على أسس عرقية ومذهبية، يستحيل معها أن تحصل أي وحدة مستقبلية أو تعاون جيوسياسي.

4- زيادة حماية أمن إسرائيل، حيث سيكون لها نفوذ كبير داخل الدولة الكردية، ستهيمن معه على القرار السياسي في المنطقة.

5- محو الانجازات الاقتصادية التي تمنع نهوض تركيا.

6- تبديد احتياطي النقدي الخليجي المتراكم من عوائد النفط، أولاً: بانهيار أسعار النفط. وثانياً: بالتورط في الحروب الطائفية المشتعلة.

7- ضمان إشعال الحروب الطائفية بين الدول ذات الحدود الملتهبة بين السنة والشيعة من جانب، والحروب العرقية بين الأتراك والأكراد من جانب آخر.

8- تقسيم زعامة الشرق الأوسط والقرار السياسي فيها بين إيران وروسيا من جانب، وبين إسرائيل والسعودية من جانب آخر.

* * *

## إفشال الانقلاب

خُطط للانقلاب بإحكام، ويبدو من حملة الاعتقالات التي طالت ثلث جنرالات الجيش العليا، أنه على مستوى عال من الإعداد، انطلقت فيه طائرات F16 ومعها طائرات التزود بالوقود كأنها حرب شاملة. ولكنهم فشلوا في اغتيال أو اعتقال أردوغان، ومع سرعة تبليغه بالانقلاب، ووقوف الحرس الرئاسي، والمخابرات، والشرطة، وبعض قيادات الجيش، والظهير الشعبي بجانب أردوغان، وعدم التمكن من قطع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛ أدى ذلك لفشل الانقلاب.

فاستطاع أردوغان ورجاله إفشال الانقلاب بصورة ناجعة، اذهلت وصدمت من خطط للانقلاب. وانتهز أردوغان هذه الفرصة التي ربما لا تتكرر في التاريخ المعاصر مرة ثانية، فأطلقها "ثورة" ضد كل من يقف أمام سياسات العدالة والتنمية سواء من العسكر أو الخصوم الآخرين، فبدأ عملية تطهير ثوري شاملة في كافة مؤسسات الدولة الحساسة، فبدى المشهد ثورياً بامتياز.

ونجح أردوغان فيما فشلت فيه البرازيل وتعلم الدرس، فأمريكا انقلبت على رئيسة البرازيل عبر ( البرلمان والمحكمة الدستورية ) في تحريك قضايا الفساد، وتم عزلها بعد إنجازات لولا دي سيلفا – الرئيس السابق وحزبه – التي نقلت البرازيل نقلة نوعية مثلما فعلت تركيا.

استطاع أردوغان طيلة 14 سنة في الحكم من تحصين حزبه، والمراوغة والمرونة ضد أي محاولة انقلاب، وفي السنوات الماضية أرادوا تكرار تجربة البرازيل عبر تحريك قضايا فساد – وقد يكون الفساد موجود بالفعل في كافة النظم السياسية لكان بدرجات متفاوتة – إلا أن أمريكا تستخدمه ليس من أجل منع الفساد، وإنما من أجل إسقاط الحكومات التي لا ترغب فيها بصورة تبدو قانونية دستورية.

وبعد إفشال الانقلاب بدأ أردوغان في إعادة هيكلة الدولة التركية وتحصنيها سواء في الجيش والحرس الرئاسي والمخابرات والشرطة والقضاء والإعلام ومؤسسات التعليم... إلخ. محاولاً الاستقلال بالدولة عن المؤسسة العسكرية وعن الخصوم السياسيين وعن أمريكا.

وبدى أردوغان وتركيا – بعد إفشال الانقلاب – زاهدة في الاتحاد الأوربي الذي اعترض بشدة على حملة "التطهير الثوري" وتدمير النخب والعملاء التابعين لهم. كما بدت زاهدة في أمريكا بعد تدبيرها محاولة الانقلاب عبر قاعدة إنجرليك، وبدأت في الاتجاه نحو روسيا.

فنجاح تركيا ( حتى الآن ) يُفشل مخطط إقامة الدولة الكردية على حدودها.

ونجاح المجاهدين ( في بعض الأحوال ) في العراق وسوريا يحبط مخطط الدولة السنية والشيعية.

وفي حين تُظهر تركيا الممانعة، تبدي الدول العربية والخليجية حالة من الاستسلام التام والخنوع المذل.

لذا؛ فالحرب على تركيا ستكون أشد.. لتمرير مخطط الدولة الكردية، ولمنع انفلاتها من الهيمنة، فالنظام الدولي سيدفع بكل قوته لتمرير مخطط التقسيم الذي سيدمر أي قيمة استراتيجية للجغرافيا السياسية الخاصة بنا.

❋ ❋ ❋

## فكيف سيكون المستقبل ؟

بالنسبة للدول العربية، فعلى مستوى الحركة الإسلامية، فإن القيادات: في حالة من سقوط الوعي السياسي، والسذاجة، والرعونة، والجهل، وتضييع الفرص، والغفلة، أدت إلى ضياع الثورات العربية. والأتباع: في حالة تقديس للقيادات.

وأصبح الوضع السوري هو الذي سيوجه حركة التغيير القادمة في المنطقة.. إذا استطاعت تركيا منع قيام الدولة الكردية، واستطاعت الدولة الإسلامية منع قيام الدولة الشيعية، واستطاعت تركيا الإفلات مما يُعد لها من انقلابات قادمة سواء أكانت اقتصادية أو غيرها، وإن استطاعت الدولة الإسلامية البقاء على قيد الحياة – دون أن تعمل من خلال خطة العدو – فقد أُحبط مخطط التقسيم، ونجت المنطقة من ويلاته.

وفي هذه الحالة سيحصل التطبيع الكامل مع روسيا مع اعتبارها حليفاً استراتيجياً بدلاً عن الاتحاد الأوربي وأمريكا، ربما يخلق أقطاب عالمية جديدة بعيداً عن القطب الأمريكي الأوحد، في محاولة لخلق "بيركس" جديدة.

وإن نجح النظام الدولي في الانقلاب على تركيا، وكبح جماحها، أو أخطأت تركيا في حساباتها السياسية، أو قرر قيام الدولة الكردية رغماً عن تركيا دون انقلاب، فستقوم الدولة الكردية.. وإن نجح النظام الدولي في القضاء على تنظيم الدولة، فسيمضي مخطط تقسيم العراق وسوريا كما خُطط له، وبذلك سيسقط النموذجين معاً، وستدخل المنطقة "مرحلة التقسيم" أو كما يسمونه "الشرق الأوسط الجديد".

❋ ❋ ❋

**مرحلة التقسيم**

إذا وقع التقسيم – لا قدر الله – فقد كان إذاً ما نشاهده الآن هو مجرد "مراحل انهيار متتابعة" تحدث ببطء لا نلحظه، أو نُخدع في بعض مظاهره، وذلك بما كسبت أيدينا.

وفي هذه الحالة يعني سقوط الإسلام السياسي "الإسلام العلماني" بنموذجه التركي، وسقوط الإسلام السلفي الوهابي بنموذجه العراقي.

وستدخل الأمة مرحلة أشد في الاستضعاف، وإفلاس الأفكار والتجارب؛ وربما يؤدي ذلك إلى ظهور فكر جديد.. يمهد لمستقبل الإسلام، ويكون دعوة جديدة تستفيد من رصيد التجارب المتراكمة منذ سقوط الدولة العثمانية حتى الآن، وستكون معالمه – فيما أرى – هي:

- **اكتمال الفقه السياسي الإسلامي الراشد، ونموذج الدولة الإسلامية الراشدة المناسب للمرحلة الحضارية التي تمر بها الأمة.**
- **رفضه للنموذج التركي بعد إفشاله وإضعافه وحصاره وتدمير مكتسباته.**
- **رفضه الديمقراطية العلمانية، والفكر العلماني.**
- **رفضه التبعية والخضوع والهيمنة.**
- **يهضم التجارب السابقة، ويستخلص منها الدروس والعبر، ويستطيع اختراق نظم الدولة القائمة بكفاءة.**
- **يرفض الفكر السلفي سواء ما يُنظّر للخضوع للظالمين، أو ما يُنظّر لتكفير المسلمين، أو ما يُنظّر للاعتزال والدروشة.**
- **يبحث عن قيادات واعية، أو يخلق لنفسه قيادات جديدة.**
- **يحاول خلق وعي لدى الأتباع والشعوب تحصنهم ضد استحمارهم، والاستبداد بهم.**
- **يعد القوة الرادعة، والقيادة الواعية.**
- **يُعد للقيام بثورة إسلامية شعبية مسلحة، حين تكتمل أركانها، ويحل الضعف أو العذاب بالنظام الدولي.**

- **يقيم دولة الإسلام على أُسسها دون براجماتية تأكل المبادئ، وتُميع الدين، ودون هوس التكفير والاستبداد الذي أفسد التصور عن الدين.**

فهل ينجح النموذج التركي في "الاعتدال" وفق الحق وصراط الله المستقيم دون تفريط ؟ هذا ما نتمناه.

وهل ينجح النموذج السوري في "الاعتدال" وفق الحق وصراط الله المستقيم دون إفراط ؟ هذا ما نتمناه.

وإن هذه الحياة تمضي وفق سنن الله في الكون..

و"التغيير للأفضل" في واقع الحياة، سبقه تَغير ما بالنفوس من قيم وتصورات باطلة ﴿ إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[1]

"والتغيير للأسوأ" في واقع الحياة، سبقه تَغير ما بالنفوس من قيم وتصورات صحيحة ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّـهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّـهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[2].

❊ ❊ ❊

[1] سورة الرعد/ 11.

[2] سورة الأنفال/ 53.